○ كتـــــب

طابا - كامب ديفيد - الجدار العازل
صراع الدبلوماسية من مجلس الأمن إلى المحكمة الدولية

تأليف : د. نبيل العربي

دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى 2011، 414 ص.

من المألوف في الغرب أن أصحاب المناصب الذين تولوا مسئوليات أثرت في مسيرة حياة بلادهم، عندما يتركون هذه المناصب ويخلدون إلى الراحة بعد تلك الحياة الحافلة والصاخبة بالأحداث، ويستقرون في الأماكن التي يختارونها، لينعموا ويسعدوا بالهدوء والطمأنينة، يكون أول عمل لهم هو كتابة مذكراتهم، وفي معظم الأحيان، فإنهم يلتزمون بالحقائق ويدونونها دون تجميل ورتوش، ولكن يختلف الأمر في الشرق عامة وفي مصر بصفة خاصة، إذ أصبحت كتابة المذكرات من السلع الرائجة وبالذات إذا تناولت موضوعات لها سمات مختلف الأنواع، فضلاً عن أن أصحابها لابد لهم أن يسردوا البطولات التي تصوروا أنهم قاموا بها، وذلك بوضع السيناريوهات المتفقة معها وقطعا فإنها تبتعد عن الواقع، وهم يعلمون أن التاريخ لا يغفر، وله القدرة على التمييز على ما هو صادق، وما هو غير ذلك، ولكن على جانب آخر، هناك الذين يمتلكون الضمير الحي، ولديهم أمانة الكلمة ويؤمنون أنهم يسجلون أدوارهم لتكون شاهدة ومبشرة على عصرهم وإخلاصهم وتفانيهم لخدمة أوطانهم.

أما هذا الكتاب الذي أتشرف بعرضه فينتمي إلى هذا النوع الأخير، حيث دون تجاربه عن حياته الدبلوماسية العملية لمدة تزيد على نصف قرن، وكانت لها بصمات عميقة الجذور، ولا سيما أثناء الفترات التي تقرر أن يكون عمله بالأمم المتحدة، وسط معترك الصراع العربي – الإسرائيلي.

وبالنسبة للكتاب وفحواه فهو مقسم إلى عشرة فصول، الفصول الثلاثة الأولى يتحدث فيهم الكاتب بداية عن الحرب التي قلبت موازين القوى في الشرق الأوسط (1967)، حيث نجحت إسرائيل التي كانت تقف لمصر بالمرصاد في اقتناص الفرصة لتدمير الجيش المصري، خاصة بعد أن أعلنت مصر في 22 مايو 1967 إغلاق خليج العقبة في وجه الملاحة الإسرائيلية قبيل وصول سكرتير عام الأمم المتحدة إلى القاهرة فالكثير من الكتب ظهرت مؤخراً تؤكد أن الولايات المتحدة بعد حرب اليمن وبالذات عندما قامت قوات مصرية بغارات على قرى داخل حدود السعودية لضرب قوات يمنية وآلية للإمام السابق سيف الإسلام شعرت أن هناك خطراً شديداً من القوة المصرية وربما يكون من الأفضل أن تقوم إسرائيل بمهاجمة مصر، وهنا يشير الكاتب أن تلك القصة قرأها في العديد من الكتب الأمريكية، ثم يستكمل حديثه أنه إذا نظر إلى الأمور التي وقعت منذ أكثر من 40 عاماً لابد أن تثار علامات استفهام كثيرة عن الموقف داخل الأمم المتحدة فيما يتعلق باتخاذ قرار لوقف تدهور الأمور، وعندما ينظر إلى الوراء فإنه يجب الاعتراف على حسب قول الكاتب بأن معالجة الأزمة من جانب مصر لم تكن مدروسة بأسلوب جاد بل كانت انفعالية، وقد استغلت إسرائيل هذا الموقف، وكان هناك ضغط كبير في إسرائيل للإقدام، لمواجهة عسكرية شاملة وفي نظرهم حاسمة، ولاشك أن اختيار يوم 5 يونيو لبدء الحرب كان مرتبطاً بمعرفة إسرائيل أن مصر كانت لا تتوقع أن تبدأ إسرائيل بالهجوم في نفس اليوم الذي كان من المقرر أن يسافر فيه وفد رفيع المستوى برئاسة نائب رئيس الجمهورية زكريا محيي الدين ومعه الدكتور محمود فوزي نائب رئيس الوزراء للشؤون الخارجية لمقابلة الرئيس الأمريكي " ليندون جونسون " في واشنطن.

وهنا يطرح الكاتب سؤالاً هاماً وهو لماذا أقدمت مصر على طلب سحب قوات الطوارئ الدولية ؟. فهناك تضارب في الروايات والحقيقة لم تتضح معالمها حتى الآن، ولم تنشر الحكومة المصرية الوثائق الرسمية الخاصة بهذه الفترة.

وعلى هذا يؤكد الكاتب مرة أخرى أن تاريخ هذه المرحلة لازال يكتنفه الغموض، وهنا السؤال هل مشاركة الأمم المتحدة بما أقدمت عليه من خطوات في مؤامرة دولية شاركت فيها أطراف عديدة وسقطت الأمم المتحدة في حبائلها، بمعنى أنها أسهمت في تصعيد الأزمة بدلاً من البحث عن وسائل للتهدئة، وكما هو معروف يرى بعض المحللين السياسيين في العالم العربي أنه كانت هناك مؤامرة شاركت فيها بوسائل مختلفة إسرائيل والولايات المتحدة

وبريطانيا للإيقاع بمصر في حرب 1967، ولا شك أن هذه الدول كانت ترغب في التخلص من نظام الرئيس عبد الناصر لأسباب مختلفة.

ثم ينتقل الكاتب بحديثه إلى فصل آخر من فصول الكتاب ويتحدث فيه عن مؤتمر السلام (جنيف 1973)، حيث كان مؤتمر جنيف للسلام الذي نص مجلس الأمن على انعقاده في ديسمبر 1973 بناءً على القرار 338، أول اجتماع على مستوى وزراء الخارجية يجمع وزير خارجية مصر، مع وزير خارجية إسرائيل، كما شارك كيسنجر عن الولايات المتحدة وأندرى جروميكو عن الاتحاد السوفيتي ولم تشارك سوريا وبقي المقعد السوري خالياً. وكان فراغ المقعد السوري نذيراً بأن المؤتمر لم يتمكن من تناول تنفيذ قرارات الانسحاب من جميع الجهات ونجح كيسنجر في أن يتقرر البدء بالجبهة المصرية عن طريق إنشاء لجنة عسكرية تجتمع في جنيف لبحث الموقف في سيناء، وهنا يذكر الكاتب أنه بعد أن انفض المؤتمر استدعاه إسماعيل فهمي قبل أن يغادر جنيف إلى حجرته وطلب منه أن يبقى مستشاراً مع الوفد العسكري، وأصر على ذلك الترشيح، وأضاف أنه سوف يكون المدني الوحيد في مجموعة العمل العسكرية وسوف يكون مسئولاً عن الجوانب السياسية والقانونية.

وبالانتقال إلى الفصول من الرابع إلى السادس فيناقش فيهم الكاتب بداية مقدمات كامب ديفيد (1977–1978) وهنا يحدثنا عن ذكرياته أيام زيارة الرئيس السادات إلى القدس في 19 نوفمبر 1977، حيث كان يشارك في أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك بوصفه مديراً للإدارة القانونية والمعاهدات، وتابع مشاهد الزيارة وتصور وقتئذ أنه لابد أن مصر حصلت عن طريق الولايات المتحدة على تعهدات إسرائيلية واضحة بالانسحاب وتنفيذ القرار 242، خاصة أن المذيع الأمريكي الشهير "والتر كرونكايت" لعب دوراً رئيسياً في ترتيب الزيارة فنقل دعوة " مناحم بيجن " للرئيس السادات لزيارة القدس.

ولكن عندما أعلن في وسائل الإعلام أن الوزير إسماعيل فهمي قد استقال، وأعقب ذلك الإعلان أن وزير الخارجية محمد رياض قد تقدم كذلك باستقالته، وهنا تأكد الكاتب أن الأمور لا تسير في الطريق الصحيح لأن إسماعيل فهمي ومحمد رياض يعتبران من أبرز أعلام الدبلوماسية المصرية، ولدى كل منهما من الوطنية والخبرة والحنكة الدبلوماسية وبُعد النظر، والاهتمام بمصلحة مصر.

ويضيف الكاتب أنه علم فيما بعد من محمد رياض أنه لم يقدم أي استقالة ولكن الحقيقة أن نائب الرئيس السادات وقتذاك السيد محمد حسني مبارك استدعاه وكلفه بالإعداد لزيارة الرئيس السادات للقدس، فاعتذر لأنه يعتبر أن مثل هذه الزيارة ليست بروتوكولية، وهو ليس على علم بالظروف والملابسات التي وراءها، وأضاف أن محمد رياض غادر مكتب نائب الرئيس ثم فوجئ بالإعلام يعلن أنه قدم استقالته، وفي هذه الأثناء عين وزير الدولة في رئاسة الوزراء الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشئون الخارجية، وأصبح مسئولاً عن إدارة الوزارة حيث لم يكن هناك وزير للخارجية. ثم تم تعيين السفير محمد إبراهيم كامل سفير مصر في ألمانيا وزيراً للخارجية مع استمرار الدكتور بطرس غالي وزيراً للدولة للشؤون الخارجية، وقد قرر محمد كامل أن يشارك د. نبيل العربي كمستشار سياسي وقانوني وممثل لوزارة الخارجية في الإعداد لاجتماع اللجنة العسكرية التي يترأس الجانب المصري فيها الفريق عبد الغنى الجمسي وزير الدفاع، وهنا يقول د. نبيل أنه ذهب إلى وزارة الدفاع وقابل الفريق الجمسي، وقد قابله مرة واحدة قبل ذلك عام 1973 عندما كان مديراً لإدارة العمليات وحاز إعجابه الشديد للمنطق الذي يتعامل به مع الأمور المطروحة لشجاعته في إبداء الرأي بصراحة.

ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك بحوار إلى زيارة الرئيس السادات للقدس حيث تسجيله لثلاثة أمور حول هذه الزيارة :

الأمر الأول : أنه اتضح أن زيارة الرئيس حققت قوة ضغط حقيقي على الحكومة الإسرائيلية حيث أصبح الرأي العام في إسرائيل متقبلاً إبرام سلام يقوم على الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المصرية وكان يمكن لسورية والأردن والفلسطينيين اللحاق بالركب إذا وقفوا خلف الرئيس السادات، ولكنهم ولأسباب تبدو الآن غير مقنعة قرروا مهاجمة الموقف المصري واتهامه بالخيانة.

الأمر الثاني : أن مجرد السفر إلى القدس لاشك يمثل خطوة جريئة غير مسبوقة كان لها دوي هائل في جميع أنحاء العالم.

الأمر الثالث : يقول هنا الكاتب أنه من الواضح بعد كل هذه السنوات أنه عندما ينظر إلى الوراء يجد أنه لاشك أن الرئيس فاجأ إسرائيل بإبداء الرغبة في زيارة القدس، خاصة أنه

لم يكن في جعبته تعهدات لإسرائيل واضحة، ولكن سرعان ما التقطت إسرائيل أنفاسها وقررت التسويف، وإضاعة الوقت، فقد لاحظت أن عنصر الوقت يعمل ضد الرئيس السادات ويضعف موقفه، فمع مرور الوقت ازدادت حدة هجوم الدول العربية ضد مصر، وأصبح الرئيس السادات يشعر بضرورة سرعة التوصل إلى اتفاق سلام مع إسرائيل يحقق الانسحاب من سيناء وتحقيق بعض المطالب الفلسطينية.

أما عن كامب ديفيد (سبتمبر 1978) حيث دخل مؤتمر كامب ديفيد القاموس السياسي العربي من أضيق أبوابه وأصبح يرمز إلى بدء مسلسل تنازلات عن ثوابت القضية الفلسطينية ورضوخ الإدارة الأمريكية، وهذا التصور لا يتسم بالدقة ويحوي الكثير من المبالغات والمغالطات، فمؤتمر كامب ديفيد الذي عقد من 4 إلى 7 سبتمبر 1978 أي منذ أكثر من ثلاثين عاماً لم يكن بالسوء الذي يصر عليه الذين يهاجمونه، ومع ذلك لم تكن نتائجه إيجابية على النحو الذي يطلقه المدافعون عنه.

فيقول الكاتب إنه بعد زيارة الرئيس السادات، قرأت إسرائيل الموقف قراءة صحيحة وقدرت أن الرئيس أقدم على مخاطرة لم تدرس جميع أبعادها بعناية، فعدم تحقيق تقدم سريع يصعب الموقف الداخلي ويؤدي إلى زيادة الهجوم على سياسته في الوطن العربي فلجأت إلى التسويف وكسب الوقت، فقد زار السادات القدس في 19 نوفمبر 1977 ومؤتمر كامب ديفيد بدأ 4 سبتمبر 1978 بعد ما يقرب من عشرة شهور، خلال هذه الفترة أجريت محادثات بين مصر وإسرائيل على المستوى الوزاري شارك فيها وزير الخارجية الأمريكي.

وهنا يشير الكاتب أنه يجب التفرقة بين وثيقة كامب ديفيد التي وقعت في سبتمبر 1978، وبين معاهدة السلام التي وقعت في واشنطن في 26 مارس 1979، فوثيقة كامب ديفيد تضمنت النص على الانسحاب الإسرائيلي الشامل وممارسة مصر لسيادتها الكاملة على سيناء، بالإضافة إلى حرية الملاحة للسفن الإسرائيلية في القناة طبقاً لاتفاقية القسطنطينية، وفي خليج السويس والاستخدام المدني للمطارات التي تتركها إسرائيل في سيناء، وموضوع لم يناقش "على حسب قول الكاتب" في المفاوضات خاص بإنشاء طريق سيناء والأردن تستخدمه مصر والأردن. وبالطبع كانت هناك إشارات إلى قوات حفظ السلام تابعة للأمم المتحدة وإلى ترتيبات أمنية.

وفي نفس الوقت تضمنت الوثيقة بعض إشارات إيجابية لصالح فلسطين مثل الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني المشروعة ولكنها أحجمت على الإشارة إلى حق تقرير المصير للفلسطينيين، وهو ما دفعه إلى رجاء الرئيس السادات بعدم التوقيع عليها وصورت الوثيقة وسيلة واحدة للمشاركة الفلسطينية عن طريق بعض ترتيبات أطلق عليها " محادثات الحكم الذاتي " التي لم تلزم بها. أما معاهدة السلام هي التي اشتملت على العديد من الالتزامات وتطرقت إلى التعاون الاقتصادي بين الدولتين، ولكن الكاتب لم يشارك في صياغتها لذا لم يتعرض لما جاء فيها.

وأما عن أهم السلبيات في نظر الكاتب عن اتفاق كامب ديفيد مع إسرائيل فهو :

- أن توقيع مصر اتفاق كامب ديفيد أدى إلى شرخ ضخم في العالم العربي، وجمدت عضوية مصر في جامعة الدول العربية، وبدأ انشقاق جاء في العالم العربي كانت إسرائيل المستفيد الأول منه.
- وثيقة كامب ديفيد تأسست على افتراض يعتبر لصالح إسرائيل، وهو بالنسبة للمستوطنات في سيناء لا يوجد نص في كامب ديفيد يقر على إزالة المستوطنات الإسرائيلية في سيناء.
- عدم الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك حقه المشروع في إقامة دولته.
- النص على مشاركة الأردن في المحادثات المتعلقة بالحكم الذاتي دون التشاور مع الحكومة الأردنية مما أدى إلى رفضها المشاركة.
- تعليق موضوع عودة النازحين على قرار يوافق عليه بالإجماع ممثلو مصر والأردن وإسرائيل.
- الخطابات المتبادلة المتعلقة بشأن القدس أدت إلى تراجع الموقف الأمريكي.

أما الفصول من السابع إلى التاسع فينتقل الكاتب بالحديث إلى مرحلة أخرى وهى استعادة طابا خلال الفترة من (1983–1989)، حيث يقول إن النجاح في مسئولية ملف استعادة طابا يمثل أهم إنجاز في حياته المهنية، حيث أمضى ما يقرب من خمس سنوات مسئولاً عن هذا الملف وذلك من نهاية 1983 إلى أن صدر الحكم يوم 29 سبتمبر 1988 وبدأت بعد ذلك جولة جديدة من التفاوض مع إسرائيل إلى أن تحقق الانسحاب النهائي من الأراضي المصرية في مارس 1989. فالنزاع حول طابا برمته منذ بدايته في إبريل 1982، وحتى نهايته في

مارس 1989 لم يكن معركة عسكرية التحم فيها خصمان، وقام أحدهما بأعمال بطولية عرض فيها حياته للخطر مما يستدعي الإشادة بها.

ثم يضيف الكاتب أن قضية طابا كانت مواجهة (ولنقل مواجهة حضارية) بين الأجهزة المعنية في حكومتين كل منهما تسعى لتضع أمام محكمة دولية ما لديها من أدلة تساند موقفها وتدحض موقف الخصم وما يستخدم في هذه المواجهة لم يكن الأسلحة النارية والسيوف بل الأدلة والأسانيد القانونية والجغرافية والتاريخية والمساحة التي كانت نتاج بحث متعمق ودراسة متأنية في أعماق الملف والوثائق في الخرائط المصيرية المحفوظة في مختلف أجهزة الدولة، وأيضاً في ملفات الأمم المتحدة ودور الأرشيف في إنجلترا وتركيا والسودان.

ويضيف أيضاً أن الحكومة المصرية أدارت " قضية طابا" بأسلوب علمي متحضر على أساس مستوى مهني، فالمسئولية منذ البداية ألقيت على كاهل وزارة الخارجية التي تولت الدراسة والتنسيق واتخاذ القرارات المطلوبة، وفي هذا الإطار تم التنسيق مع جميع الجهات ذات الصلة بمنتهى الشفافية وروح التعاون، وكان واضحاً في البداية أن المواجهة السياسية والقانونية مع إسرائيل لتسوية النزاع طبقا لأحكام المادة السابعة من معاهدة السلام سوف تكون في غاية الصعوبة، وأن مصر سوف تكون في حاجة إلى خبراء متخصصين في القانون والتاريخ والمساحة والعلوم العسكرية بصفة عامة. لذلك اتجه التفكير إلى تكوين لجنة قومية تضم خبراء مصريين على أعلى مستوى في جميع التخصصات ذات الصلة.

ثم ينتقل الكاتب إلى محطة أخرى وهى محطة نيويورك (1991-1999). حيث نقل الكاتب عام 1991 مندوباً دائماً لمصر لدى الأمم المتحدة في نيويورك وكان العالم في أغسطس 1991 على أعتاب ما صار يعرف بحقبة ما بعد الحرب الباردة. وكان تسلم العمل بنيويورك بالنسبة للكاتب بعد أشهر معدودات من قيام قوات دولية بقرار من مجلس الأمن التحرك لإنهاء الاحتلال العراقي وتحرير الكويت وهو ما عده المراقبون نقطة تحول كبيرة في مجرى العمل في المنطقة الدولية، بل إن مدلولاته في اعتقاد الكاتب أوسع من ذلك باعتباره أول تحرك عسكري متكامل للمنطقة الدولية تحت مظلة الباب السابع من الميثاق، دليلاً حياً على صحوة مجلس الأمن بعد سبات عميق لممارسة صلاحياته طبقاً لميثاق الأمم المتحدة بعد تغافل عن بعض الأمور دون البعض الآخر لاعتبارات سياسية، مما دفع دولاً كثيرة، وبالذات الدول العربية إلى التنديد بازدواجية المعايير التي يتبعها مجلس الأمن.

ثم يتحدث بعد ذلك عن حصول مصر على عضوية مجلس الأمن، حيث حصلت مصر على هذه العضوية عدة مرات من قبل، فمصر كانت عضواً في أول تشكيل للمجلس عام 1946 عندما كان الدكتور محمود فوزي المندوب الدائم، ثم انتخب مرة ثانية في بداية الخمسينات ومرة ثالثة في بداية الستينات والمرة الرابعة في منتصف الثمانينات ولكن المرة الخامسة التي بدأت عام 2006 كانت طبيعة عمل المجلس واستخدامه أو إساءة استخدامه لسلطاته قد اختلفت اختلافاً جوهرياً، لذلك كان من الضروري تنظيم الوفد المصري وإعداده بحيث يستطيع ممارسة مسئولياته على أكمل وجه. فمجلس الأمن منذ بداية التسعينات عندما بدأ يتوسع ويمارس مسئولياته بصورة أكثر جدية بما في ذلك التوسع في صلاحياته، أصبح يجتمع بصورة شبه يومية وتبدأ الاجتماعات بتقديم ممثل السكرتير العام عرضاً لأهم الأزمات الدولية التي يلزم اتخاذ المجلس الموقف حيالها.

هذا وقد عمل الكاتب جاهدا على تقديم ورق عمل لأعضاء مجلس الأمن تهدف إلى إدخال تعديل في لائحة إجراءات المجلس لمنع استخدام الفيتو في ثلاث حالات :

- عندما تهدد دولة دولة أخرى بأسلحة دمار شامل ويقدر مجلس الأمن اتخاذ إجراءات رادعة ضد الدولة المعتدية فلا يسمح لدولة باستخدام الفيتو لعرقلة الإجراءات التي يقررها المجلس.
- أي قرار يحوي تقديم مساعدات إنسانية لدولة تعاني من أزمة حادة.
- أي قرار يطالب بوقف إطلاق النار في حالة نشوب نزاع مسلح.

ولكن تلك الأفكار لم تحظ بتأييد الدول دائمة العضوية في المجلس، ولكن الكاتب يقول إنه من المهم إثارة هذه الأفكار مع أعضاء المجلس.

أما فيما يتعلق بعضوية المجلس فكان يميل إلى تغيير أنواع العضوية وإضافة فئة جديدة لدول إقليمية بحيث تكون عضوية المجلس تنقسم إلى ثلاث فئات :

الأولى : الدول الخمس دائمة العضوية والتي وردت بالاسم في الميثاق على أساس أنها دول كبرى تتحمل مسئوليات خاصة في حفظ السلام العالمي ولا يمكن تغيير الميثاق إذا اعترضت إحدى هذه الدول.

الثانية : الدول ذات الوزن الإقليمي في المنطقة بأن يكون في كل قارة مقعد يتداول عليه عدد محدود من الدول تشارك في أعمال المجلس بصفة شبه دورية، فمثلاً في إفريقيا ينشأ

مقعد يتناوب عليه مصر وجنوب إفريقيا ونيجيريا بحيث يأتي الدور على كل من هذه الدول الثلاث كل أربع سنوات، في حين أن الوضع الحالي تمر عشرات السنين قبل أن يتاح لإحدى هذه الدول أن تنال عضوية المجلس.

الثالثة : باقي الدول غير الدائمة التي لا تحصل على عضوية المجلس إلا بعد مرور سنين طويلة وتقوم هذه الفكرة على أساس أن جهازاً بأهمية مجلس الأمن لابد أن يعكس واقع الحياة بأمانة كالمرأة، واقع الحياة أن هناك دولاً كبرى لها اهتمامات عالمية وتستطيع أن تتحمل مسئوليات دولية، ودول يمكن القول إنها قوى إقليمية واهتماماتها أساساً بالإقليم الذي تنتمي إليه ولا تستطيع أن تتحمل أو تمارس مسئوليات إقليمية كمصر والبرازيل والهند وجنوب إفريقيا وغيرها، ومن الصالح العام أن تمثل هذه الدول في مجلس الأمن بصفة دورية، أما باقي الدول فيأتي دورها في المجلس بعد فترات طويلة. والواقع أن هذه الفكرة كانت جذابة لعدد كبير من الدول ولكن نظراً لأن موضوع توسيع المجلس لم يحسم حتى الآن فلم يتقرر شيء بصددها.

أما الفصل العاشر والأخير فعنوانه محكمة العدل الدولية (2001–2006) وفيه يشير الكاتب أن تجربته كقاض في محكمة العدل الدولية في الفترة من 2001 إلى 2006، حيث محكمة العدل الدولية هي الجهاز القضائي الرئيسي للأمم المتحدة تعتبر أعلى جهاز قضائي دولي في العالم، وهي مكونة من خمسة عشر قاضياً يراعى في اختيارهم أنهم يمثلون الحضارات المختلفة والأنظمة القانونية الرئيسية في العالم. أما عن الكاتب فهو ثالث قاضٍ مصري يشغل هذا المنصب، والقضاة ينتخبون لمدة تسع سنوات قابلة للتجديد، وانتخابات المحكمة تعتبر الانتخابات الأصعب والأعقد في الأمم المتحدة، لأن القاضي حتى ينتخب يجب أن يحصل على الأصوات اللازمة في مجلس الأمن والجمعية العامة في آن واحد وهذا لا يتحقق إلا بعد عدة جولات من التصويت، وبالمقارنة نجد أن إجراء انتخابات سكرتير عام الأمم المتحدة ليس بهذا التعقيد، فالسكرتير العام ينتخب عندما يصدر مجلس الأمن توصية بانتخابه ثم تحال التوصية إلى الجمعية العامة لتصدر قرار التعيين، وبالتالي دور الجمعية العامة لا يعدو أن يكون بصمة على توصية مجلس الأمن، ولكن الفارق الحقيقي أنه نظراً للأهمية السياسية الفائقة لانتخاب السكرتير العام، نشأ عرف لا يوجد سند دستوري له في الميثاق بأن انتخابات السكرتير العام تخضع للفيتو في حين أن انتخابات القضاة في محكمة العدل الدولية لا تخضع للفيتو، كما أن التوصية من المجلس تصدر بالأغلبية البسيطة أي ثمانية أصوات وليس تسعة أصوات.

أما بالنسبة لحرية القاضي في محكمة العدل الدولية في اتخاذ القرار فالوضع مختلف تماماً، فلا يوجد أي مجال لتعليمات تصدر من أي جهة، ولا يوجد مجال لإقحام اعتبارات غير قانونية في اتخاذ المواقف عند التصويت.

أما التساؤل المثار دائماً حول أحكام محكمة العدل الدولية تحترم وتنفذ ؟ والرد على هذا التساؤل هو أن محكمة العدل الدولية منذ بدأت نشاطها بعد الحرب العالمية الثانية أصدرت ما يزيد على ثمانين حكماً نفذت جميعها، أثيرت بعض صعوبات حول ثلاثة أحكام فقط ولكن في نهاية المطاف تمت إزالة مصدر النزاع.

أما أثناء وجود الكاتب في محكمة العدل الدولية فقد شارك في نظر الدعوى التي أقامتها إيران ضد الولايات المتحدة بسبب قيام الأخيرة في أكتوبر 1987 وفبراير 1988 بتدمير 27 بئر بترول إيرانياً وتدمير نصف قطع البحرية الإيرانية، وكانت الولايات المتحدة كما هو معروف في هذه الفترة بصورة غير معلنة حليفاً لصدام ضد النظام الإيراني، وأصدرت المحكمة حكماً عام 2003 ضد الولايات المتحدة ولم تقبل المحكمة دفاع الأخيرة، بأنها كانت في حالة دفاع شرعي. كما أصدرت المحكمة حكماً ضد الولايات المتحدة في قضية رفعتها المكسيك بشأن مخالفة الأجهزة القضائية في بعض الولايات الجنوبية مثل تكساس لاتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية، ذلك بعد إبلاغ المكسيكيين الذين تقبض عليهم السلطات الأمريكية، بأن لهم حقاً في إجراء اتصال مع قنصليات المكسيك قبل بدء التحقيق معهم.

ثم يقول الكاتب إن فترة عضويته في محكمة العدل الدولية (2001–2006) من أمتع وأخصب فترات حياته المهنية استطاع خلالها السعي للتعرف والتأمل في طبيعة النظام القضائي الدولي. فكان هناك الوقت لدراسة جوانب مختلفة من قواعد القانون الدولي والمساهمة في تطوير هذه القواعد عن طريق المشاركة في إصدار الأحكام، ولا جدال أن مركز قاض في محكمة العدل الدولية له احترام كبير وشأن مرموق في الأوساط القانونية.

ولكن يقول الكاتب إنه لأسباب عائلية لم يستطع الاستمرار في ذلك المنصب وأبلغ وزير الخارجية عن طريق السفارة المصرية في لاهاي بقرار عدم التجديد في المحكمة.

عماد الدين حلمي عبد الفتاح

الأمانة العامة لجامعة الدول العربية – القاهرة

حركات ثورية
قصص شعوب غيرت مصيرها

تأليف : ستيف كراوشو - جون جاكسون

ترجمة : هالة سنو - مقدمة بقلم الرئيس التشيكي السابق : فاتسلاف هافيل

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت – لبنان، طبعة أولى، 2012.

هل يمكن لاحتجاج مسالم مهما يكن شجاعاً أن يطيح بحكم يستمتع بممارسته الوحشية ؟ بكل بساطة نعم، عندما يوجد من لا يخافون الموت، عندما تتجلى قوة الذين لا قوة لهم.

حكايات رائعة ومؤثرة ومدهشة عن أشخاص وجدوا طرقاً مبتكرة وملهمة لتحدي أنظمة حكم عنيفة ولمواجهة التعسف وسوء استعمال السلطة والصمود حتى إسقاط الطغاة وتغيير القوانين الجائرة.

اجتمع الأدباء والمفكرون والرياضيون والمواطنون العاديون تجمعات صغيرة أو كبيرة بالقصيدة والشعر واجهوا بالإعلام والفيلم السينمائي وبالفيس بوك.

عموماً هذا الكتاب يغطي بطولات فردية وجماعية في ثورة الياسمين بتونس وثورة مصر السلمية التي استخدم فيها الشعر والموسيقى، مروراً بمختلف دول العالم، إيران، تركيا، فلسطين، السودان، أفغانستان، بريطانيا، الأورجواي، البرازيل، إيرلندا، بولندا الشيوعية، البيرو، كولومبيا، ساحل العاج.

عموماً سوف أقوم بتحليل وعرض نماذج من تلك البطولات التي ذكرها الكتاب. فيبدأ هذا الكتاب بالحديث عن الانتقادات التي توجه إلى مقولة " قوة الذين لا حول لهم ولا قوة " فهل يمكن لأي احتجاج، مهما اتسم بالشجاعة، الإسهام فعلاً في إطاحة نظام حكم يتبجح في ممارسته الوحشية.

ويقول الكاتب ربما تسع الآراء المشككة بوتيرة أقل في السنوات القادمة، فبينما كان هذا الكتاب في طريقه إلى المطبعة، كانت الجماهير تحتفل في الساحة الخضراء، التي باتت تعرف الآن بساحـــة الشهـــداء في طرابلس، فمواطن ليبي شرح الوضع لمراسل التليفزيون بالقـــول " ذهب مع الريح " قاصداً بالقول معمر القذافي، الرجل الذي حكم ليبيا على مدى اثنين وأربعين عاماً، وقد عرض المحتجون الليبيون مراراً وتكراراً حياتهم للخطر في الشهور الماضية أي قبل وفاته معتمدين في حركتهم الثورية على الإبداع والمشاكسة، ففي إحدى بلدات بنغازي الشرقية ظهرت لوحات جدارية ورسوم كاريكاتورية وفي مصراته المحاصرة، أشهر أغنية لفريق (FB17) " لا كذب بعد الآن " سجلت في غرفة محصنة من القنابل في الأوقات الفاصلة بين كل قطع للكهرباء وآخر.

وبالنسبة لسورية التي حكمها حافظ الأسد وابنه طبيب العيون لمدة أربعين عاماً دون تسجيل أي واقعة رفض أو اعتراض، ها هم المحتجون العزل يداومون على إطلاق العبارات الساخرة عن النظام الحاكم، ولو كان في ذلك الكثير من المجازفة وتعريض الحياة لخطر الموت وذلك قبل اندلاع الثورة بشكلها الحالي.

وكان الحدث الذي وجه إليه الأنظار والذي أشعل فتيل الثورة التونسية هو قصة بائع الخضر محمد البوعزيزي، حيث قامت الاحتجاجات في رد فعل على وفاته والتي أججها موقع " الفيس بوك " وشبكات ومحطات اجتماعية أخرى، بعد أسابيع قليلة فقط، تحقق ما لا يمكن تخيله " فر زين العابدين " الذي كان رئيساً للبلاد مدة ثلاث وعشرين سنة، وأفرج عن سليم مامبو، وهو شخص تونسي له موقع على الإنترنت، قبل يوم فقط من فرار بن علي عن البلاد وسرعان ما استدعى سليم مامبو ليكون وزيراً في الحكومة الجديدة، وقد أعلن عن تعيينه وزيراً عبر موقع التويتر.

من ناحية أخرى اعتقد الكثيرون أن " حسني مبارك " الذي حكم البلاد ثلاثين عاماً، والمدعوم من الولايات المتحدة بسبب "حالة الاستقرار" المفترضة التي رسختها حكومته الوحشية والفاسدة سوف يقمع بشراسة أي احتجاجات قائمة، وراهنوا على فشل هذه الاحتجاجات في إحداث أي تغيير فعلي، لكن ملايين المحتشدين في ساحة التحرير وفي أنحاء مصر كلها صمموا على السماح لهم باتخاذ الخيارات بدلاً من الذين سلبوهم هذا الحق لمآربهم الشخصية.

وفي نهاية المطاف وبعد ثمانية عشر يوماً من الاحتجاجات رحل حسني مبارك في 11 فبراير 2011 وانطلقت الحشود من جميع أنحاء مصر كبركان هائج احتفاءً برحيله.

هذا فإن الأحداث اللافتة والمثيرة للإعجاب التي عمت الشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية في عام 2011 لم تأت من لاشيء، إن ما روي في هذا الكتاب يذكرنا بالترابط العالمي للأحداث الذي يجب أن لا يغيب عن بالنا.

فهذا الكتاب يروي أيضاً حكايات، بعضها معروف وأكثرها لم يأخذ حقه من النشر في كتب التاريخ، هي حكايات أشخاص وجدوا طرقاً مبتكرة وملهمة لتحدي أنظمة حكم عنيفة، ولمواجهة التعسف وسوء استعمال السلطة، فيقدم تقارير عن أولئك الذين أبوا أن يكتم صوتهم، مع الدلالة على أن إطاحة الدكتاتوريين والطغاة، وتغيير القوانين الجائرة أو بكل بساطة شحذ الحس الإنساني لدى الأفراد، وتقويته في وجه أولئك الذين يحرمونهم هذا الحس، هي أمور ممكنة الحصول، فكل وصف أو تقدير يمثل الرغبة الكونية للعيش بكرامة وحرية.

الأشخاص المذكورون في هذه الصفحات كانوا يقولون إنهم، وبكل تجرد وبساطة، يدافعون عن مبادئهم الأساسية، ولو عرضوا أنفسهم للضرب المبرح أو للسجن أو حتى للقتل جزاء التعبير عن آرائهم بحرية، وكانوا يقولون بكل فخر إنهم قاموا بما قد يقوم به أي شخص آخر.

فيعطي الكاتب بعد ذلك نماذج وأمثلة من حركات النضال والكفاح من أجل الحرية والكرامة فمثلاً في بولندا، حيث أثار النجاح المتزايد لحركة التضامن الذعر في أوساط المتربعين على عرش النظام الحاكم، والذين حكموا البلاد منذ الحرب العالمية الثانية، نشأت حركات التضامن وهي حركة شعبية في يوليو عام 1980 على أيدي عمال مضربين عن العمل في ترسانات بناء السفن في " جدانسك" وفي 13 ديسمبر 1981، نشرت السلطات الشيوعية دباباتها للقضاء على حركة التضامن قضاءً تاماً، وألقي القبض على مئات البولنديين وقتل منهم عدد كبير، وعلى الرغم من استخدام الدبابات والاعتقالات، نظم البولنديون احتجاجات ضد ممارسات النظام الحاكم وفرض الحظر على حركة التضامن، وشملت الاحتجاجات مقاطعة برامج التليفزيون التي كانت تبث الأكاذيب لكن مقاطعة البرامج الإخبارية التليفزيونية لم تكن كافية لإحراج الحكومة، ومن يقدر أن يعرف عدد الملتزمين بقرار المقاطعة.

اهتدى مواطنو إحدى المدن الصغيرة إلى طريقة مجدية، ففي كل مساء وبدءًا من 5 فبراير 1982 كان مواطنو " سويدنيكان " الواقع شرقي بولندا ينطبقون في تظاهرة سيارة، وتزامناً مع بداية مباشرة الأخبار المسائية التي تبلغ مدتها نصف ساعة كانت شوارع البلدة تمتلئ بالمواطنين الذين كانوا يتحدثون بعضهم مع بعض وهم يسيرون ويتسكعون في شوارع المدينة، وكان بعضهم يضع جهاز تلفازه المطفئ على النافذة قبل خروجه من المنزل بحيث يكون موجه إلى الشارع وتبث بعد ذلك المحطة الإذاعية التابعة لحركة التضامن نشرات أخبار مضادة لما كانت تروج له السلطة الحاكمة من دعايات كاذبة، ولكن لم يكن أحد يستطيع تحديد عدد الذين كانوا يستمعون إلى التقارير السرية.

حتى في أحلك الظروف لم يقصر مناصرو حركة التضامن في إيجاد طرائق لتقويض سلطة حكام بولندا المكروهين حتى بعد سنوات قليلة انهار النظام القوي الراسخ، حيث وافقت الحكومة بعد ضغوط عدة من حركة التضامن وبوقفة جادة وسلمية من الشعب على إجراء محادثات مع حركة التضامن، أدت إلى إجراء انتخابات تنافسية، وهذا أمر لم يكن في الحسبان على الإطلاق من قبل، وفازت حركة التضامن في الانتخابات التي جرت في يونيو عام 1989 بشكل ساحق إلى حد اضطرار الشيوعيين إلى تسليم السلطة للخصوم وكسبت بولندا في تلك السنة أول رئيس ينتخبه الشعب في التكتل السوفيتي.

أما ساحل العاج التي اشتهرت أنها المنتج الأكبر للكاكاو في العالم، بيد أنها في السنوات الأخيرة باتت تكتسب شهرة أكبر بسبب وضعها غير المستقر والخطر، وبسبب نشوب نزاع داخلي قوي، إثر قلب نظام الحكم عام 2002 انقسمت البلد بين الجنوب الذي بقي محافظاً على ولائه للحكومة والشمال الذي كان بيد الثوار، وبلغت الانقسامات السياسية والإثنية أشدها، وكما لم يحصل دائماً في الحالات التي تشهد مثل هذه النزاعات، فإن المدنيين هم أكثر من عانى من هذا الوضع، وهم يتحملون التعرض للتشويه والاغتصاب والقتل جراء الصدامات العنيفة في الحرب الأهلية، وحتى عندما استردت البلاد أنفاسها وانسحب المتقاتلون شيئاً فشيئاً بدا تخطي الشكوك والهواجس بين طرفي النزاع مستحيلاً.

ويشير الكاتب أن رجلاً واحداً فقط ساعد على تغيير ذلك كله ويشير إليه في هذه القضية، حيث حال النزاع الدائر لسنين عدة دون تنقل المواطنين من الشمال إلى الجنوب

والعكس، الآن نجم كرة القدم الدولي ديديه دروجبا والمولود في ساحل العاج، كان مصمماً على أن أمته المقسمة والمشرذمة يجب أن تتوحد، وأراد أن تلعب كرة القدم دوراً في تحقيق ذلك، فكان دروجبا قائد فريق ساحل العاج الوطني بجانب كونه لاعباً في فريق تشيلسي الإنجليزي قد أصر أن يكون أعضاء الفريق من إثنيات مختلفة، وكان له ما أراد، فعندما تم اختيار فريق ساحل العاج، الذي يضم لاعبين من مختلف الإثنيات، ليكون ضمن الفرق المؤهلة للعب نهائيات كاس العالم 2006، توحد مواطنو ساحل العاج من جميع أنحاء البلاد للتهليل بهذا الفوز، وفي عام 2007 تقدم خطوة أخرى تمثلت في القيام بتحرك ثوري بسيط، أعلن أن المباراة التأهيلية لكأس الأمم الأفريقية تقام في عاصمة الثوار " بوياكي " في الشمال الذي بقي خارج حدود القوى الحكومية حتى بعد توقيع معاهدة السلام شهر مارس العام 2007. كان دروجبا حازماً عندما قال " سوف يكون الثالث من يونيو يوماً مشهوداً، سيكون يوم النصر لكرة القدم في ساحل العاج، بكل بساطة سوف يعم السلام في هذا العام ". في " بوياكي " التأم شمل الشعب الذي لم يكن قادراً من قبل على فض خلافاته طوال خمس سنوات، اجتمع هذا الشعب متوحداً من أجل مباراة كرة قدم، اجتمع خمسة وعشرون ألف مواطن من جنوب ساحل العاج وشمالها كي يشاهدوا معاً فوز فريق بلادهم على فريق مدغشقر، لم يكن النصر لوطنه بسبب الأهداف المسددة فحسب، وصدرت الصحف في ساحل العاج في اليوم التالي لذلك اليوم يتصدرها مانشيت " خمسة أهداف تنهي خمسة أعوام من الحروب ".

أما بالنسبة إلى السودان حين اندلعت الحرب في دارفور الواقعة غرب السودان، امتنع ساسة العالم عن أخذ ما يحصل من مجازر ترتكب هناك، على أيدي الجماعات العسكرية (الجنجاويد) المدعومة من الحكومة مأخذ الجد، حتى عندما ألقت الحكومة السودانية القنابل على القرى ولاقى الألوف من المدنيين حتفهم عمدت حكومات الدول الأجنبية إلى تجاهل الأمر، وفي نهاية المطاف وبسبب قيام المواطنين الموجودين في أنحاء العالم الذين أقلقتهم هذه الأحداث بإسماع أصواتهم، بات مستحيلاً تجاهل أعمال القتل الجارية، فأمر مجلس الأمن إرسال قوة حفظ سلام دولية، وفي عام 2005 أحال جرائم دارفور إلى محكمة الجنايات الدولية. وفي عام 2008 أعلن مدعي عام المحكمة عن نيته إدانة الرئيس السوداني عمر البشير، ومع ذلك لم يكن يسمح للصحفيين السودانيين بذكر الخبر (خبر الإدانة).

وفي نوفمبر عام 2008 نظم الصحفيون والمحررون احتجاجات غير مسبوقة ضد الضوابط والروادع المفروضة على ما يكتبونه، وتوقفت الصحف عن إصدار منشوراتها تلقائياً احتجاجاً على قمع حرية الكلام، كما أوقف النظام الحاكم إصدار بعض الصحف عقاباً لها على عمليات الاحتجاج، الإجراء هو واحد ولكن الأسباب تختلف، فمن جهة امتنع الصحفيون عن نشر صحفهم بسبب الرقابة، ومن جهة أخرى أوقف النظام الحاكم الصحف التي تجرأ أصحابها على تحدي الحكومة.

وعندما استؤنف نشر الصحف، ظل أصحابها يجابهون بإخضاع منشوراتهم للرقابة، وكان الصحافيون العاملون في الصحيفة الصادرة في الخرطوم " أجراس الحرية "، عاقدي العزم على تناول موضوع إدانة الرئيس البشير في كتاباتهم، آخذين بعين الاعتبار أن هذا الموضوع لن يفلت من مقص الرقابة في ظل الظروف العادية، ونتيجة لذلك قاموا باستنباط خطة منهجية، لدى وصول المراقب إلى مكان العمل، كان طاقم العمل يتجمع قرب المكتب حيث كان يجلس وهو يدقق البروفات الطباعية، وهناك كانوا يتحدثون عن مزيج من المواضيع الساخنة والمثيرة وعن الحكايات السياسية الجديدة والمثيرة للحماس، أملاً في التمكن من إلهاء المراقب عن عمله، وتشتيت تركيزه في القراءة، كما هو مطلوب منه، وتم إلهاء المراقب، وتم نشر المقالة المخالفة للقانون، وغيرها من المواضيع المحظورة وكما قال أحد المحررين العاملين في الصحيفة " هي إحدى الوسائل لرد الصاع صاعين ".

ثم ينتقل الحديث في الكتاب إلى ليبيريا الواقعة غرب إفريقيا وشعار البلاد هو " ما أتى بي إلى هنا حبي للحرية " بيد أن ليبيريا في مطلق الأحوال أرض الحرية في السنوات الأخيرة من القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، فقد قامت الميليشيات المسلحة، تحت تأثير المخدرات، بتشويه المدنيين وقتلهم، وقامت قوة تابعة للحكومة وأخرى تابعة للثوار بعمليات اغتصاب، وأفلت الجميع من القصاص، وفر مئات الألوف من البلاد، وهناك آخرون بقوا فيها ووقعوا فريسة أعمال العنف اللامتناهية، ولم يكن في مقدورهم الفرار أيضاً. وفي ربيع عام 2003، قررت مجموعة من النساء القيام بمحاولة لإنهاء النزاع نهائياً من دون رجعة، تجمع المئات منهن بلباس أبيض فقط وجلسن على جانب الطريق، في الشارع الذي يسلكه يومياً الرئيس تشارلز تايلور، قائد الثوار الذي انتقل إلى سدة الرئاسة،

عموماً مر موكب الرئاسة بسرعة ولم يتباطأ سوى لوقت قصير جداً لكي يلقي أصحابها نظرة ازدراء خاطفة على النساء الجالسات على جانبي الطريق، هزأ تايلور بالنساء لأنهن كما ادعى أحرجوا أنفسهن، لكن رقعة الاحتجاجات أخذت تتسع أكثر فأكثر وبدأ صوتها يسمع، وعبر رجال الدين من أئمة وأساقفة بصوت عال عن دعمهم النساء المحتجات وتأييد مطالبهن، وبفعل الضغط من كل الجوانب وافق " تايلور " على التحدث في الأمر والتفاوض مع المحتجات، بيد أنه سرعان ما تبين أن المحادثات لم تحقق شيئاً يذكر، وشغل أسياد الحرب هواتفهم وراحوا يديرون دورة أخرى من أعمال العنف في الوطن، تحديداً في عاصمة ليبيريا مونروفيا.

اتخذت النسوة قراراً يقضي بأن ما يحصل كاف ويجب أن تتوقف الأمور عند هذا الحد، كن مصممات على التركيز على الكلفة البشرية للحرب، ولهذا احتجزن ممثلي الأطراف الأخرى في القاعة التي تجري فيها المفاوضات.

وأخيراً وافق المسلحون على إجراء محادثات جدية وعقدت صفقة سلام، ورحل تشارلز إلى المنفى، ووصلت قوات حفظ السلام إلى مونروفيا واستقبلتها الحشود الجماهيرية بالهتافات، وفي عام 2006 أصبحت إيلين جونسون سيرليف رئيسة ليبيريا المنتخبة سلمياً وأول زعيمة إفريقية.

ثم ينتقل الحديث إلى إيران، ففي وقت سابق للانتخابات الرئاسية الإيرانية الأخيرة في شهر يونيو 2009 أظهرت الاستفتاءات أن الأغلبية المطلقة من الأصوات ستكون لصالح مرشح الحزب المعارض " مير حسين موسوي " وعندما أعلنت السلطات أنه تم انتخاب الرئيس المتشدد محمود أحمدي نجاد ثانية ونيله الأغلبية، كان رأي ملايين الناخبين الإيرانيين خلاف ذلك.

خرج إلى الشارع مئات الألوف من المواطنين صغاراً وكباراً ونساء ورجالاً، حرفيين وأبناء الطبقة المتوسطة، متحدين أعمال العنف التي مارسها بحقهم أعضاء رجال " الباسيج "، وتجمع الإيرانيون على أسطح المباني السكنية حيث لم تستطع قوات " الباسيج " الوصول إليهم وهتفوا " الله اكبر والموت للدكتاتور " وهي من الشعارات التي سمعت آخر مرة أثناء الثورة التي أدت إلى سقوط نظام الشاه قبل ثلاثة عقود.

ازداد غيظ أهل الحكم لأن الشعب الإيراني تجرأ على رفع الصوت عالياً، علقت السلطات جزئياً الرسائل الهاتفية إضافة إلى مواقع الفيس بوك وغيرها من مواقع الشبكة الاجتماعية العاملة، كما طردت الصحفيين الأجانب من البلاد، أما من بقي منهم فمنعوا من تغطية الأخبار في الشارع.

على الرغم من ذلك ظلت المعلومات تصل إلى الإيرانيين على الرغم من جميع المحظورات والتقييدات فشكلت مواقع الإنترنت بما فيها تويتر والفيس بوك وغيرها تواصلاً في المعلومات، قلد الرئيس محمود أحمدي نجاد السلطة وفق المراسم المألوفة على الرغم من الاحتجاجات المتزايدة ولكن مواطنين إيرانيين كثيرين يعتقدون أن تلك المظاهرات، التي أججها الأعداد الكبيرة جداً من الرسائل الواردة عبر الهواتف الخلوية ومواقع التويتر تفيد بأن إيران قد تغيرت وإلى الأبد ولن تكون على الحال ذاته بعد الآن.

وفي النهاية نرى أن كل يوم ثمة أشخاص في أكثر من مكان من هذا العالم ممن اختبروا العناء والمحن يتخلصون من عقدة الخوف التي شلتهم طويلاً، في المقابل ثمة أشخاص ممن تسببوا في إيلام الغير يدخلون عتبة الخوف والخشية من التغيير الذي قد يحل قريباً.

حركات المقاومة مستمرة، ولو أثبت لنا التاريخ أنه لا يمكن أن نؤمن كثيراً بقوة التغيير.

خالد محمد زغلول

باحث فلسطيني – مقيم في القاهرة

دراسة في تحليل الخطاب الإعلامي

صورة الذات العربية في الأزمات وآليات التحيز في التغطية الإخبارية

تأليف : د. هشام عطية عبد المقصود

دار العالم العربي، القاهرة، طبعة أولى، 2012.

شهد الإعلام في العقدين الأخيرين تطورات كبيرة، تمثلت في ظهور الوسائل الإعلامية الجديدة بما تشمله القنوات الفضائية والإنترنت، وهما الوسيلتان اللتان مهدتا الطريق لنظام إعلامي جديد، يقوم على أساس العولمة الإعلامية التي تعد امتداداً طبيعياً للعولمة على الصعيد السياسي والاقتصادي وأياً كان الأمر، فإن ذلك قد أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة في مجال الإعلام، سواء على مستوى الممارسة الإعلامية أو البحث العلمي الإعلامي، حيث ظهرت ممارسات وظواهر إعلامية غير مسبوقة، تطلبت أن يلحق البحث الإعلامي بهذه الممارسات والظواهر، ويحاول أن يخضعها للدراسة من قبل الباحثين الجادين، وذلك لمحاولة اقتفاء أثر هذه الظواهر على إعلامنا العربي.

ويسعى هذا الكتاب نحو تقديم حالة معرفية مستندة إلى تطبيقات بحثية متنوعة بشأن توظيف تحليل الخطاب في الدراسات الإعلامية، فإذا كان أحد شروط نمو وتطور المعرفة العلمية يتمثل في تطور أدوات كشف وتحليل الظواهر ممثلة في مناهج وأدوات البحث، فإن هذا الكتاب يسعى ليمثل إضافة منهجية في هذا الشأن، من خلال توثيق خبرات متطورة لاستخدامات تحليل الخطاب عبر مجالات بحث إعلامي متنوعة، توضح حدود الاستفادة المتحققة وقدرات الكشف المتأني والشامل عن عناصر وتفاعلات الظواهر البحثية المدروسة والتي توفرها أدوات تحليل الخطاب.

وتقدم الفصول الأربعة التي تشمل محتوى هذا الكتاب تنويعات بحثية، تشكل حالة تحليل الخطاب الإعلامي، كما توافرت خبراتها لدى الباحث عبر سنوات من البحث العلمي للظواهر الإعلامية.

ويقدم الفصل الأول لنا الأسس الفلسفية والمنهجية والمعرفية لعملية الخطاب، ثم ينتقل لتقديم الجوانب الإجرائية لكيفية القيام بعملية تحليل الخطاب الصحفي لقضايا وأحداث مختلفة، والاشتراطات المعرفية لذلك.

ويشير الكاتب أن المعالجة البحثية للظواهر الاجتماعية ومن ضمنها الإعلامية يجب أن تنتبه لطبيعة هذه الظواهر باعتبارها مركبة وشديدة التعقيد، بما يتطلب من الباحث حذراً ووعياً عند رصدها وتحليلها وتفسيرها، هذا الاقتراب لا يتضمن فرض أنماط تحليلية مسبقة على الظاهرة، بتجاهل عوامل الخصوصية الذاتية لها، أو تختزلها في أبعاد محدودة، فالمهم في هذا الإطار اختيار أنسب الأدوات البحثية للكشف عن الظاهرة المدروسة والتي تتيح أفضل السبل للاقتراب الموضوعي منها.

وعلى هذا يصبح على الباحث عند دراسة ظاهرة صحفية أن يواجه ثلاثة محددات : الأول خاص بالظاهرة ذاتها، بتفاعلها وجدلها الداخلي وتشابكها مع غيرها من السياقات المحيطة السياسية والاجتماعية والثقافية، والمحدد الثاني خاص بالباحث نفسه بتحيزاته الفكرية وتكوينه العلمي وتأثير ذلك في تناوله واقترابه من الظاهرة موضع البحث، أما المحدد الثالث فهو خاص بالمناهج والأدوات التي يتزود بها الباحث للوصول إلى فهم أعمق وأشمل للظاهرة، وهذا المحدد الثالث يصبح محكاً رئيسياً في مدى الاقتراب الموضوعي للباحث من الظاهرة أو مدى تعسفه معها، وفرض تصوراته الخاصة التي تحدد مساراتها، ولا تترك لها أن تعزز شروط علاقتها الداخلية والخارجية، وداخل هذا الإطار كان السعي نحو التطوير للمناهج والأدوات البحثية أساساً لتطور العلوم، فالعلم يتطور بقدر تطور أدوات معالجة ظواهر وبما يحقق فهماً أفضل وأشمل.

أما الفصل الثاني فعنوانه " سمات وعناصر الذات في الصحافة العربية " دراسة تحليلية لخطاب جريدة الحياة " حالة سقوط بغداد ". ويسعى الكاتب في هذا الفصل إلى استكشاف الركائز المعرفية والمرجعيات الأيديولوجية لخطاب جريدة الحياة، فيما يتعلق بتصوراته

بشأن سمات الذات العربية وعناصرها، وكما طرحها منتجو الخطاب من الكتاب والمفكرين والسياسيين وعموم المشاركين في إنتاجه، ويكون من الضروري هنا أن يتم تحديد ماذا تعني الدراسة بالذات العربية، وحدود تناولها وتحليل أبعادها داخل الخطاب الصحفي. ويقول الكاتب إن المقصود بالذاتِ العربية بدلالة طرحها داخل الخطاب الصحفي الإشارة إلى الواقع العربي عامة.

وعلى ذلك فيقوم هذا الفصل بتحليل وتفسير الركائز المعرفية والمرجعيات الأيديولوجية لخطاب جريدة الحياة فيما يتعلق بتصوراته عن سمات الذات العربية وعناصرها إنما يبتعد بحدود واضحة عن عملية بحث واستطلاع معالجة الصحفيين لمسألة الهوية والتي تحمل دلالات معرفية متباينة تماماً، حيث تركز على الخصائص اللغوية والتاريخية والنفسية التي تؤدي إلى الفصل بشكل حاسم بين جماعة وأخرى، وبما يعنيه أن الهوية القومية نتاج تاريخي وجغرافي يمثل التاريخ اتجاهها الرأسي في حين تمثل الجغرافيا امتداداتها الأفقية.

وعلى هذا فالكاتب في هذا الفصل يعمل على موضوعين متكاملين : أولاً يسعى لكشف وتحليل تأثيرات الحدث السياسي (سقوط بغداد) على بنية ومضمون خطاب جريدة الحياة فيما يتعلق بتوصيفه ورؤية لسمات وعناصر الذات العربية، وتوصيف مظاهر أزمتها، والعوامل والمسببات التي أدت بها إلى هذه الحالة، وكما تصورها الخطاب عبر مختلف تنويعاته وبيئة جدله الداخلية المتعلقة بتباين مرجعيات منتجي أطروحاته من الصحفيين والكتاب والمفكرين والسياسيين وعبر امتداد الفترة الزمنية لإنتاج الخطاب، وحيث يتم تركيب هذه السمات والعناصر من أجل استجلاء وتشييد الصورة الكلية للذات العربية الراهنة كما تصورها الخطاب في سياق أزمة.

وثانياً فإن الكاتب في هذا الفصل يسعى إلى رصد واستخلاص المرتكزات الفكرية والمرجعيات الأيديولوجية لخطاب الخلاص ويعني به تصورات الخطاب الصحفي لسبل حل أزمة الذات العربية، ثم تفسير هذه التصورات في سياق جدلها، وتفاعلها مع أحداث الواقع الاجتماعي.

أما الفصل الثالث فعنوانه دور المصادر في بناء تحيزات التغطية الخبرية " دراسة تحليلية مقارنة للخطاب الخبري لجريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست " بشأن قضية

الجدار العازل الإسرائيلي. اتخذ هذا الفصل من القصص الخبرية المنشورة في جريدتي النيويورك تايمز والواشنطن بوست مجالاً لدراسة دور مصادر الأخبار في بناء التحيز في التغطية الخبرية بالتطبيق على أحداث قضية الجدار الإسرائيلي العازل، ويؤكد الكاتب على استخلاص محوري يتعلق بالدور المؤثر الذي تضطلع به المصادر الصحفية في توجيه معالجات النصوص الخبرية من خلال آليات توظيف المحررين لأنماط حضور هذه المصادر داخل القصص الخبرية من خلال توظيف ما يقدمونه من تصريحات ومعلومات، كذلك عبر تدخل أنفسهم عبر سرد يتضمن توصيفاً لمسارات الأحداث ومواقف أطراف القصص الخبرية.

وقد أثبت الكاتب في هذا الفصل أن عملية اختيار المحرر لمصادر الأخبار التي تحظى بالحضور داخل القصص الخبرية، وكذلك خصائص حضور هذه المصادر داخل بنية القصة الخبرية تعد آليات أساسية في تأطير سمات خاصة بالأحداث موضوع المعالجة وكذلك بالقوى الفاعلة المختلفة المنتمية لأطراف الحدث أو القضية موضوع التغطية الخبرية.

وقد كشف الكاتب أيضاً عن أن هناك جانباً للتحيز يتمثل في الاعتماد المكثف على المصادر المعبرة عن سياسات ومواقف أحد طرفي صراع أو أزمة موضوع تغطية خبرية، وبما يسمح لرؤية وتوجهات هذا الطرف بالهيمنة على بنية ومسارات معالجة الأحداث داخل القصص الخبرية، في الوقت الذي يتم فيه التغييب أو الإقصاء المتعمد لمصادر تعبر عن مواقف الطرف الآخر في الصراع وهناك أبعاد أخرى للتحيز في مجال التغطية الخبرية تتمثل في نوع تصريحات وتعليقات وآراء المصادر التي يستعين بها محررو القصص الخبرية، وسمات توظيفها داخل بنية القصة الخبرية، فضلاً عن الخبر المتسع لتدخلات المحرر في مجال وصف الأحداث وشرح أبعادها وبيان مواقف مختلف القوى الفاعلة مما يسهم في تأطير صور القوى الفاعلة المنتمية لطرفي الصراع وتعبير عن تحيزات التغطية الخبرية تجاههما.

وفيما يتعلق بنوع المصادر الصحفية الموظفة داخل الخطاب الخبري للجريدتين وكيف أثرت في بناء تحيزات التغطية لأحداث وتداعيات قضية الجدار الإسرائيلي العازل، نجد أنه فيما يخص جريدة النيويورك تايمز فقد شكلت المصادر الإسرائيلية ما نسبته 70,3% من جملة المصادر الموظفة في التغطية، في حين تضاءل توظيف المصادر الفلسطينية إلى 21,7% في

تأكيد على هيمنة حضور المصادر الإسرائيلية، خاصة أن الغالبية العظمى من هذه المصادر الإسرائيلية 78,9% انتمت إلى جهات حكومية في مقدمتها رئيس الوزراء الإسرائيلي وأعضاء حكومته، وهو ما ثبت في توجيه التغطية إزاء الأحداث موضع التحليل، هذا في الوقت الذي عبرت خصائص حضور المصادر المختلفة داخل تغطية جريدة الواشنطن بوست عن توازن نسبي في مجال تمثيل المصادر المنتمية لطرفي الصراع حيث حضرت المصادر الإسرائيلية بنسبة 36,7% في مقابل 32% للمصادر الفلسطينية.

ولتأكيد التحيز عبر حضور مهيمن للمصادر الإسرائيلية داخل تغطية جريدة النيويورك تايمز نجد أن المصادر الإسرائيلية حضرت منفردة داخل ما نسبته 44,2% من جملة القصص الخبرية التي نشرتها الجريدة، وفي المقابل تضاءل حضور المصادر الفلسطينية منفردة إلى ما نسبته 8,1% من مجموع القصص الخبرية.

وفيما يتعلق بتصورات الخطاب الخبري لجريدة النيويورك تايمز إزاء كل من القوى الفاعلة الإسرائيلية والقوى الفاعلة الفلسطينية نجد أن النيويورك تايمز قدمت تصورات سلبية شاملة إزاء كل من الرئيس الفلسطيني والسلطة الفلسطينية إجمالاً، وكذلك حركة حماس وقياداتها، ثم أيضاً عموم الفلسطينيين وهو ما ينم عن رؤية مسبقة تهيمن على مسارات توجيه التغطية لطرفي الصراع في اتساق مع السياسات الإسرائيلية الرسمية، حيث يقدم الخطاب الخبري لجريدة النيويورك تايمز الرئيس عرفات باعتباره شخصية غير راغبة في السلام، ويؤطر الفلسطينيين عموماً كمجموعة من المتطرفين والإرهابيين، كما يتم وضع القوى الفاعلة الفلسطينية داخل التغطية في حالة اتهام دائم دون منح الفرصة لمصادر فلسطينية للشرح، ودحض الاتهامات، وهو ما يكشف عن التحيزات الواضحة داخل بنية القصص الخبرية.

أما الفصل الرابع من الكتاب فعنوانه " محددات تشكيل بنية الخطاب الديني في الصحف اليومية، دراسة تحليلية مقارنة لمضمون وتوجهات الصفحة الدينية لجريدتي الأخبار والوفد ".

تأسيساً على عملية تحليل المضمون التي أجراها الكاتب للصفحة الدينية في كل من جريدة الأخبار وجريدة الوفد، أمكن له الخروج بعدد من الاستخلاصات المقارنة ذات الأهمية، والتي تمثل تحقيقاً لفروض الدراسة وذلك على النحو التالي :

فيما يخص طبيعة المضمون الديني في كلا الخطابين، يوضح الكاتب أن المضمون الديني الصريح كان الأكثر حضوراً في كلا الخطابين بفروق نسبية إذ بلغت نسبة حضوره في الصفحة الدينية لجريدة الأخبار 67,6% مقارنة بنسبة حضوره في الصفحة الدينية لجريدة الوفد 78,5%، وهو أمر يدل أولاً على غلبة طابع السكون والثبات، وعدم الاشتباك مع قضايا وأحداث الواقع في كلا الخطابين، من واقع تعلق ذلك المضمون الصريح بشئون دينية توجد وتتوافر في مختلف الكتب والمصادر الأخرى التي تتعلق بالعقيدة والعبادات والمعاملات والفتاوى والسيرة.

ويدل ثانياً على أن خطاب جريدة الوفد أكثر انغلاقاً على خطاب جريدة الأخبار، وهو أمر مرجعه كما رصده الباحث من أن الصفحة الدينية في جريدة الوفد أخذت صفة الصفحة المتخصصة بدلالاتها الضيقة قياساً بالصفحة الدينية لجريدة الأخبار.

ثم يضيف أن الطبيعة الساكنة الغالبة على مضمون كلا الخطابين عندما يرصد مدى ارتباط كل منهما وتفاعله مع الأحداث الجارية، يوضح أن النسبة الأكبر من مضمون الصفحة الدينية لجريدة الأخبار 71,8% وكذلك في الوفد 69,8% لا ترتبط بالحياة المعاصرة بما يؤكد ميل الصفحتين إلى الانفصال النسبي عن العالم الخارجي، وتبني مفهوم ضيق لطبيعة مضمون الصفحة الدينية، الأمر الذي كان له تأثيره في غلبة المضمون الديني المباشر والصريح الذي يمكن للقارئ أن يجده بسهولة في مختلف الكتب الدينية المتاحة.

وتم ذلك على حساب المضمون الديني المرجعي الذي يعبر عن وقائع وقضايا معاصرة انطلاقاً من مرجعية دينية، بما يؤكد وجود مفهوم سائد لدى القائمين على شئون الصفحتين يعلي من خبر التشابه بين دور الصفحة الدينية في كل من الجريدة اليومية والكتاب، ولعل هذا السبب في تحول هذه الصفحات لدى قطاع كبير من القراء لتكون مجرد بديل لعملية القراءة والبحث في كتب الفقه والفتاوى.

أما عن نتائج المقارنة للتحليل الكيفي لمضمون الخطابين، فبدت الملامح الأساسية للتشابه بين الخطابين في هذا الصدد في مجال محدودية نسبة المضمون الديني المرجعي مقارنة بحجم حضور المضمون الديني الصريح في خطاب كل من الصفحة الدينية بجريدة الأخبار والصفحة الدينية بجريدة الوفد، وهو ما أعطى للصفحتين سمة غالبة تميل إلى السكون وعدم

التفاعل مع ما يفرزه الواقع من أحداث، وبما يلائم تواجدها داخل إصدار صحفي موجه لجمهور موسع يبتغي تحقيق أهداف إعلامية متنوعة، هذا فيما يخص الإطار العام.

وفيما يخص نمط معالجة القضايا داخل كل خطاب، تظهر نتائج التحليل أن كلا الخطابين اقتصر في مجال معالجة الشؤون السياسية على قضية تخص الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في فلسطين، دون التطرق لقضية سياسية داخلية تتعلق بالإصلاح السياسي وحقوق الإنسان أو غير ذلك، وهو أمر يفسر في مجال جريدة الأخبار بطبيعة نمط معالجة الشؤون السياسية في خطاب الجريدة عموماً والذي لا يعطي اهتماماً بمضامين الرأي، أو معالجة قضايا سياسية داخلية ملحة أو تسبب حرجاً للسلطة أو تناهض سياستها، أما فيما يخص جريدة الوفد فيمكن التفسير في طبيعة الصفحة الدينية التي كرست مفهوماً ضيقاً للتخصص اعتمد على تقسيم الصفحة الأسبوعية إلى عدد كبير من المواد موزعة على مساحات محدودة لا تفسح المجال لتحقيقات وحوارات موسعة.

ثم يقول الكاتب إنه إذا كانت قضية الاعتداءات الإسرائيلية على المقدسات الإسلامية في فلسطين شكلت محوراً موضوعياً في مجال معالجة المضامين المرجعية في كلا الصفحتين، فإنه وبخلاف ذلك لم تتواجد تشابهات ونقاط تماس بين أجندة القضايا المرجعية في كلا الصفحتين فيما يخص كثافة تواجد فئات المضمون المرجعي في كلا الخطابين وتتضح أيضاً حدود الاختلاف في عدة أمور منها أوضاع وأدوار المرأة، حيث قدم الخطاب الديني لجريدة الأخبار رؤية واضحة المعالم تدعم حق المرأة في العمل مؤكدة المساواة في أصل الخلق بينها وبين الرجل، وحقها في إتاحة الفرصة أمامها للكمال المادي والأدبي، مع تأكيد واضح على أن دورها في عصرنا هذا لم يعد يقتصر على الحدود الداخلية للمنزل، بينما جاءت معالجات ذات القضية في جريدة الوفد محدودة في كثافتها، كما لم ينتظم موضوعاتها المختلفة إطار ولا توجه محدود، بل إن بعض هذه المعالجات مالت إلى تكريس بعض الأوضاع التي تنتقص من دور المرأة وتحصره في مجال ربة البيت.

وفيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية والثقافية والعلمية والتعليمية الأخرى، فلم تشكل معالجاتها تعبيراً عن أجندة محدودة الأهداف، تعكس رؤية في التناول بل شكلت نمطاً من المعالجات العشوائية عبر طرح موضوعات متفرقة، وأخيراً فقد اتفق كل من الخطابين في

مجال التعامل مع قضية تجديد الخطاب الديني التي وجدت بكثافة في الخطاب الرسمي وعبر منتديات وفعاليات اللجنة الدينية بمجلس الشعب وهيئات الأزهر الشريف استجابة لتداعيات أحداث 11 سبتمبر، حيث اشترك الخطابان في تجاهل هذه القضية، ولمْ يمنحاها سوى معالجة محدودة من حيث المساحة والاستمرارية بحيث يمكن القول إنها لم تكن قضية حاضرة بما يعكس توجهات محدودة في معالجتها في كلا الخطابين في تأكيد على عدم تبعية أي من الخطابين لمنظومة أفكار وتوجهات الخطاب الرسمي في هذا الصدد.

مصطفى محمد مصطفى

باحث سوداني – مقيم في القاهرة